تصور مقترح لتطوير دور المعلم في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المتعلمين في ضوء التحولات العالمية المعاصرة

of Knowledge Economy among Learners in the Light of Contemporary Global Transformations

أ. د. حياة عبد العزيز محمد نياز-أستاذ الأصول الإسلامية للتربية بجامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية

Email: haniaz@uqu.edu.sa

ملخص الدراسة : استهدفت الدراسة معرفة مهارات الاقتصاد المعرفي ودور المعلم في تنميتها لدى المتعلمين من خلال الأدب النظري والدراسات والأبحاث الصادرة من المنظمات والمؤسسات الدولية المهتمة بالتعليم ودراسة المهارات ومن خلال أدبيات الدراسة ، ومن ثم وضع ووضع تصور مقترح لتطوير دور المعلم في تنمية تلك المهارات لدى المتعلمين في ضوء التحولات العالمية المعاصرة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ما هو كائن وتحليله وتفسيره ، إضافة إلى محاولة استشراف المستقبل ، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الأسس الثلاثة للتعليم : القراءة والكتابة والحساب لم تعد كافية لمواكبة التحولات العالمية المعاصرة . ذلك أن تعلم مهارات الاقتصاد المعرفي تتطلب بالإضافة إليها مهارات القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في: التفكير الناقد، الإبداع والابتكار، التعاون والمشاركة، والوعي بتعدد الثقافات، والاتصال الفعال، والتمكن من الاستخدام الفعال لأدوات المعرفة والمعلومات الإلكترونية، والمهنة والاعتماد على الذات، مما يتطلب تطوير أدوار المعلم التي ينبغي أن يقوم بها في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المتعلمين وفق التصور المقترح.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح، تنمية، مهارات الاقتصاد المعرفي، التحولات العالمية المعاصرة

Abstract:

The study aimed to know the skills of Knowledge Economy and the role of teachers in developing them among learners through theoretical literature, studies and research issued by international organisations and institutions interested in education and the study of skills, beside through the literature of the study, therefore, setting a proposed conception to develop the teacher's role in developing such skills among learners in the light of contemporary global transformations. To achieve the study objectives, the descriptive method was used, which is based on describing, analysing, and interpreting the existent, in addition to attempting to foresee the future. Study results have shown that the education's three foundations: reading, writing, and mathematics are no longer sufficient to cope with contemporary global transformations, because learning the skills of Knowledge Economy requires the addition of the skills of the 21st century represented in: critical thinking, innovation and creativity, cooperation and participation, awareness of multi-cultures, effective communication, and the ability of effective employment of the tools of knowledge and electronic information, profession and self-reliance. This requires the development of the teacher's roles that he should play in developing the learners' skills of Knowledge Economy according to the proposed conception.

Key words:

Proposed conception – Development – Skills of Knowledge Economy – Global contemporary transformations.

المقدمة:

تزداد أهمية المعرفة في العصر الحاضر المليء بالتغيرات والتحولات العالمية المتلاحقة والمتسارعة والمتفاوتة في المجالات كافة، ومن تلك التغيرات والتحولات، الانفجار المعرفي وثورة المعلومات والتقانة، وتفجر طاقات الفرد العقلية في كافة المجالات، كالاتصالات وشبكة المعلومات (الإنترنت)، وفي المجالات الإلكترونية والفضائية وغيرها من المجالات حتى أصبح هذا العصر يعتمد على المعرفة واقتصاداتها ونتيجة لذلك سمي العصر بعصر الاقتصاد المبني على المعرفة أو اقتصاديات المعرفة.

وتوضح التحولات الحادثة في العالم مدى قدرة الدول المتقدمة على الاستئثار بالثروة والعلم والمعرفة والتي تشكل قوة حقيقية، تفرض سيطرتها وهيمنتها الثقافية والسياسية والاقتصادية على الدول النامية، مما يتطلب معه؛ ضرورة الاتجاه إلى تكوين العقلية المبدعة الناقدة والمتفتحة والمرنة المتسلحة بالمعرفة بصورة مستمرة، والقادرة على توليد المعرفة وإنتاجها وتوظيفها التوظيف الأمثل في واقع الحياة (نصار، 2008).

وقد ظهر اهتمام عالمي بمفهوم اقتصاد المعرفة والذي برز مع بداية القرن الحادي والعشرين من النظريات الاقتصادية المعاصرة التي تنظر إلى التكنولوجيا والمعرفة بوصفهما أساس الإنتاج ؛ حيث أن المعرفة هي الشكل الأساسي لرأس المال وتطورها يسهم في رفد الاقتصاد بالمبتكرات ذات القيمة الاقتصادية العالية التي قد تأخذ شكلا تكنولوجيا أو فنيا أو هندسيا (تيم ، 2008) ، وينطلق مفهوم الاقتصاد المعرفي من مبدأ فلسفي يعتمد على محورين أساسيين هما : سرعة الحصول على المعرفة وتوظيفها وإنتاجها بما يوفره من خدمات معلوماتية وتكنولوجيا معلومات واتصالات ، وثانيهما : ربط المعرفة الجديدة بحاجات السوق (محمد ، 2015)، والتي تتمثل في تقديم منتجات جديدة وخدمات مبتكرة ومتميزة يتم تسويقها عالميا ، مما يرد أرباحا طائلة (الأغا،2013)

ويعد مفهوم الاقتصاد المعرفي مفهوم واسع متعدد الأبعاد يصعب ادرك جميع جوانبه وأبعاده ، إلا أن جميع التعريفات التي تناولتها الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة تلتقي في أن المعرفة هي المكون الأساسي له ، فتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD,1996,9) الاقتصاد المعرفي على أنه : الاقتصاد الذي يعتمد مباشرة على انتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات " ويعرف أيضا بانه : " الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة ، واستخدام العقل البشري كرأس للمال ، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في المحيط الاقتصادي ، ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال " (الهاشمي والعزاوي ، 2007، 26) ، ويعرفه القرني (2009) بأنه : الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري ، من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير في بيئة تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتدعم وتشجع اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة ، في ظل نظام محكم من التقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعية . أما الصائغ (2013) تعرفه على أنه " اقتصاد يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها بهدف تحسين الحياة في جميع المجالات ، من خلال استخدام العقل البشري وتوظيف البحث العلمي " ، في حين يعرفه الحمود (2011) بأنه : تعبير يستخدم في معرض الحديث عن الاقتصاد المركز في الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وإنتاجها وتوليدها وإدارتها وتوظيفها ونشرها ، ويعرف أيضا بأنه : " الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة ، والمشاركة فيها ، واستخدامها ، وتوظيفها ، وابتكارها ، وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة ، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين ، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات ، وعالمية المعرفة ، والتنمية المستدامة بمفهومها التكاملي " (مراد ، 2008) ، ويعرفه كل من Dinmmock &Goh تربويا على أنه : " نظام تربوي هدفه تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وإنتاجها واستخدامها من أجل تحسين نوعية الحياة الإنسانية " (2011، 219) .

ويمكن القول أيضا إن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد على نشر المعلومات واستثمارها وعلى استخدام الأفكار وتطبيق التكنولوجيا، إضافة الى استخدام القدرات العقلية والبنية التحتية اللازمة، ويتطلب الاقتصاد المبني على

المعرفة نوعا جديدا من التعليم النوعي والتدريب المستمر مدى الحياة في بيئات تعليمية مختلفة رسمية وغير رسمية بعيدة عن الحفظ والاستظهار قادرة على التطبيق والتحليل والتركيب والتقويم (Bank World Group ,2001).

كما ينظر إلى مفهوم الاقتصاد المعرفي على أنه مرادفا للتحول إلى مهارات جديدة عالية الأداء وطريقة عمل مرنة استجابة للضغوط العالمية (Cairney,2002) التي تتطلب التركيز في الاستثمار في الموارد البشرية المتمثلة في القوة العاملة المؤهلة والمتخصصة والمتمكنة من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة ، باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي لإنتاج السلع وصناعة الخدمات المعرفية وابتكار المعلومات (الشطناوي،عليمات،2008) ،فتوضح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD,2001,99) أن مهارات الاقتصاد لمعرفي تشير إلى الكفاءات المكملة للمقررات التعليمية التي يكتسبها العاملون في مجال المعرفة ويتطلبها العمل في ضوء الاقتصاد المعرفي ، وتعرف أيضا على أنها: مجموعة من المعارف والسلوكيات والاتجاهات اللازمة للطلبة التي تمكنهم من تطبيق وتوظيف المعرفة وإنتاجها ونشرها بما يساعدهم على التكيف في مواكبة مجتمع الاقتصاد المعرفي ومواكبة مستجداته وتحدياته (العنزي ، 9،2015).

ولكي يتم الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي لابد من التصدي لفجوات المعرفة ، فقد أكد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام 1998 أن المعرفة هي القوة الحاسمة للتنمية ، وأشار التقرير إلى العديد من العوامل التي تعتبر متطلبات أساسية للمجتمعات للتحول إلى الاقتصاد المعرفي منها : وجود بنية تحتية ، ووجود بيئة تشجع التطور والإبداع ، وتهيئة القوى البشرية القادرة على صناعة المعرفة ، وتوظيفها ، والقدرة على التساؤل والربط والتحليل ، والابتكار والتطوير والتركيب ، وتوظيف فاعل للبحث العلمي والتطوير ؛ إضافة الى الاهتمام بتقنية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، وتحديث البرامج والخطط التعليمية (قاسم،2011) ، كما يتطلب الأمر أعدادا متزايدة من الطلاب ذوي قدرات ومهارات عالية ، قادرين على اكتشاف والمعرفة والمشاركة فيها، وتوليدها وانتاجها، وحسن استثمارها على أرض الواقع ، وهنا يأتي دور التعليم الذي يعد مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية رأس المال البشري ؛ الذي يعد محور العملية التعليمية ؛بما يمكنه من التفاعل الإيجابي مع معطيات العصر . فإذا كان النظام التربوي مسؤولا عن إعداد الطلاب إعدادا متكاملا من كافة الجوانب، وتزويده بالمعلومات والخبرات التي تؤهله لمواكبة التغيرات المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية ليكونوا أعضاء فاعلين في الاقتصاد العالمي، فيجب أن يؤخذ بالحسبان طبيعة الاقتصاد الذي سيتعايشون معه (Mole bash. 1999).

ويتميز الاقتصاد المعرفي بالعديد من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي ، وقد نظر لها المهتمون بمجال اقتصاد المعرفة من منظورات مختلفة ، تبعا لاختلاف اختصاصاتهم وخلفياتهم العلمية والعملية (محمود ، 2016) ، ويمكن تلخيص آرائهم حول خصائص اقتصاد المعرفة في الآتي : (الشمري والليثي ،2008؛ عليان ،2008؛ المحروق ،2009 ؛ ، القرارعة 2013) _ أنه اقتصاد ذو قيمة معرفية زائدة سهلة التنقل ، لا تنضب ولا تتلاشى بسبب استخدامها كما هو الحال في استهلاك السلع والمواد _ أنه اقتصاد عالي الجودة يستهدف التميز، كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري ، يتسم بالمرونة والتكيف والتأقلم _ وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الكم الأكبر من القيمة المضافة ، ويعتمد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الحديثة وتوظيفها توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة _ وهو اقتصاد يهدف إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية وتوظيفها في الإنتاج والبحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية ، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة ، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية ؛ إذ لا يوجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل _ وهو اقتصاد يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها ، ويرتبط بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل ، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء وأفضل في تحقيق الإشباع ، تجدد الحاجة إليه والرغبة والطلب على منتجاته المعرفية التي تدخل في كل نشاط وفي كل عمل وفي كل وظيفة وبشكل متصاعد إلى درجة يمكن القول باستحالة قيام نشاط ما بدون المعرفة ،مما يتطلب تطوير البحث العلمي بجوانبه النظرية والتطبيقية وتوفير المستلزمات للبحث ودعمه ، وتطبيق الجودة الشاملة وإتقان إدارتها والحاجة للتربية المستمرة ، والتدريب المستمر - وأنه اقتصاد شبكي ، واقتصاد رقمي وأنه اقتصاد افتراضي يتطلب موارد بشرية مؤهلة تتصف بمزايا رئيسة أبرزها : مستوى عال من التعليم والتدريب ، وإعادة التدريب وفق المستجدات ، ودرجة عالية من التمكين ، والحرص على النمو

المهني والتعلم الذاتي المستمر ، والقدرة على التواصل والإبداع ، وحل المشكلات واتخاذ القرارات ، وإضافة إلى المرونة والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى ، والتعامل مع الحاسوب وتوظيف التنمية بنجاح .

وقد حددت العديد من المؤسسات والمنظمات المهتمة بدراسة مهارات الاقتصاد المعرفي المهارات الواجب تضمينها في منظومة العملية التعليمية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي ، فقد حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD,2001) مهارات الاقتصاد المعرفي في الآتي : مهارات الاتصال ، ومهارات حل المشكلات ، ومهارة القدرة على العمل ضمن الفريق ، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بينما حدد البنك الدولي (2003) مجموعة من المهارات التي يتطلب إكسابها للأفراد في ضوء توجهات الاقتصاد العالمي ، وتمثلت في المهارات الفنية ، والمهارات الشخصية ، والمهارات المنهجية ، وتتضمن المهارات الفنية القراءة والكتابة ، واللغة الأجنبية والرياضيات والعلوم وحل المشكلات والمهارات التحليلية ، بينما تضمنت المهارات الحياتية : مهارات العمل الجماعي والقيادة والاتصال ، وتضمنت المهارات المنهجية : القدرة على التعلم الذاتي لمتابعة التعلم مدى الحياة ، والتصدي للمخاطر والمتغيرات ، في حين أشار كل من (Ivan, Petar& John,2012) إلى أكثر المهارات المطلوبة في السنوات المقبلة تتمثل في مهارات : التفكير النقدي وحل المشكلات ، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والعمل الجماعي ، والتعاون ، والإبداع والابتكار، والتعامل بفاعلية مع التنوع المعرفي ، كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن عملية إنشاء المهارات والمعارف تتحدد بعلاقة تفاعلية يمكن توضيحها في الشكل الآتي :

بينما أشار (Grass,2003)إلى أن هناك ست مهارات أساسية لتطبيق الاقتصاد المعرفي في المراحل التعليمية بالتعليم العام هي : المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة واستخدام الحاسوب ومهارات الاتصال بفاعلية لفظيا وكتابيا ، ومهارات التفكير وحل المشكلات والاستقصاء والبحث العلمي واتخاذ القرار ، ومهارات العمل الجماعي التعاوني مع الآخرين والعمل في مجموعات ، ومهارات جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها ، ومهارات عادات التعلم كالاستقلال وتحمل المسؤولية والابتكار في انتاج المعرفة أو استخدامها أو نشرها ، وحدد (Bates,2014) مهارات الاقتصاد المعرفي في مهارات الاتصال التقليدية كالقراءة والتحدث والكتابة بشكل واضح ومعبر من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية ، ومهارة التعلم الذاتي والمسؤولية في نقل المعرفة وعند أداء أي عمل جديد وعدم الاعتماد على الآخرين ، والعمل الجماعي بفاعلية وإيجابية والقدرة على حل المشكلات ؛ بالإضافة إلى مهارات التفكير والمهارات الرقمية القائمة على المعرفة واستخدام التكنولوجيا ، وإدارة المعرفة ، أما عايش فقد قسم المهارات المطلوب من المدارس التركيز عليها إلى جزئيين هما :- الجزء لأول ويشمل : المهارات الأساسية الثلاث (القراءة والكتابة والرياضيات) والجزء الثاني يشمل (كفايات الموارد ، والتعامل مع الآخرين ، وإدارة المعلومات والنظم والتكنلوجيا) . أما (Klingle,2004) ذكر أن مهارات الاقتصاد المعرفي تتضمن المهارات الفنية والمتمثلة في مهارة القراءة والكتابة والرياضيات والمهارات الرقمية، أما المهارات

العامة فتتضمن: تحديد قدرة الفرد على العمل في الاقتصاد المعرفي واشتملت على: المهارات المعرفية، وحل المشكلات، والقدرة على التواصل الفعال والمهارات التنظيمية.

وعلى مستوى الأنظمة التعليمية في بعض دول العالم أصدرت وزارة التربية في ألمانيا مشروعا لبيان الكفايات الأساسية لمهنة التعليم (1990) اشتملت هذه الكفايات على : تنظيم وتطبيق المهارات العملية ومهارات الاتصال والتعاون والمسؤولية والقدرة على العمل وتحمل ضغوطه ، وأشارت نتائج بعض الدراسات في أمريكا إلى أهمية وجود ثلاث مهارات في مختلف المهن وهي : المهارات الأدبية والفكرية والجودة الشخصية ، وهي متطلبات أساسية لتحقيق كفايات عامة هي : تنظيم المعلومات ، وتكنولوجيا الاتصالات ، والصفات الشخصية ، وفي استراليا أصدر مجلس التعليم العام (1991) وثيقة تؤكد على الكفايات التالية : إتقان اللغة والاتصالات والمعرفة العلمية والتكنولوجية ، والمعرفة الحضارية ، ومهارة حل المشكلات . وفي ماليزيا تبنت وزارة التربية والتعليم بناء نظام تعليمي باقتصاد معرفي ذي جودة عالمية يطلق الإمكانات للفرد ويحقق طموحات الأمة الماليزية؛ بغرض بناء ماليزيا كمركز إقليمي للتميز الأكاديمي وتحويل التعليم إلى سلعة تصدير عالية الجودة (القرارعة، 2013). وفي الأردن قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة والذي تم تطبيقه في عام 2003م على مرحلتين انتهت عام 2015م، حيث طمح المشروع بأن يغدو الأردن مركزا لتكنولوجيا المعلومات عن طريق استثمار الموارد البشرية وتمكينها باعتبارها رأس المال المعرفي، وذلك من خلال البدء في إحداث تغيير وتحول في النظام التربوي بالتعليم قبل الجامعي بالأردن لتهيئة خريجين مؤهلين ومزودين بالمعرفة والمهارات والكفايات المطلوبة لمجتمع المعرفة (الزيودي، 2012، 89).

كما أولت المملكة العربية السعودية موضوع التوجه نحو الاقتصاد المعرفي عناية فائقة ، فوضعت العديد من الخطط والاستراتيجيات منها : خطة التنمية التاسعة (2014/2010) التي تبنت هدف التوجه نحو الاقتصاد المعرفي ، من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر وينتج المعرفة ، وتأسيس قدرات قادرة على الوصول إلى المعرفة ونقلها وتوليدها وإنتاجها واستثمارها وتوظيفها بصورة إيجابية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010)، كما تم اعتماد استراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار ؛ والتي تهدف إلى أن تصبح المملكة العربية السعودية بحلول 2022 مجتمعا مبدعا بقيادة كوادر شابة موهوبة ومبدعة ومبتكرة على أعلى مستوى من التعليم والتدريب المتميز بما يدعم التحول الى مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة (http://archive.aawsat.com)، وفي عام 1432 هـ أطلقت مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام الذي بني على خمس استراتيجيات منها : دعم الابتكار والتميز والتنافس في الممارسات التعليمية ، ودعم العملية التعليمية ، وتمكين إدارات التربية والتعليم والمدارس من توفير فرص للطلاب كافة وفق المعايير العالمية ومحددات التحفيز والمنافسة (وزارة التعليم، 1432: 16)، كما اطلقت عام 1434 هـ الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة؛ لضمان استدامة عملية التنمية، وبناء اقتصاد عصري ومنافس ، ينطوي على محتوى معرفي، بعيدا عن الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1434: 11)، ولتحقيق هذا الهدف اطلقت المملكة خطة استشرافية بعيدة المدى تتمثل في الآتي : بحلول عام 2030 تصبح المملكة العربية السعودية مجتمعا معرفيا في ظل اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات متنوع المصادر والإمكانات ، تقوده القدرات البشرية المنتجة للمعلومات والمعرفة والقطاع الخاص . وهذا الأمر يعتمد على أمور عدة منها: إذكاء روح الإبداع والابتكار لدى شرائح طبقات المجتمع من جهة، وعلى القيام بالبحث والتطوير في الجامعات، والهيئات ومؤسسات الإنتاج العامة والخاصة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1434هـ).

ونظرا لأهمية مهارات الاقتصاد المعرفي فقد حرص العديد من الباحثين التربويين بإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بمهارات الاقتصاد المعرفي كدراسة البلوشي والمعمري (2020) التي هدفت بناء قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها في التعليم المدرسي بسلطنة عمان باستخدام أسلوب دلفي وأظهرت النتائج أن مهارات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي أن يركز عليها التعليم العماني مستقبلا تتوزع على خمس مهارات عامة هي : مهارات المعرفة الأساسية ، مهارات الاتصال ، مهارات الانتاج المعرفي ، المهارات الرقمية ، المهارات المهنية والحياتية ، ودراسة الزميتي (2012) التي هدفت رصد أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لتحديث التعليم الثانوي العام في مصر بما يواكب مجتمع المعرفة، ومعرفة مدى توافرها في مدارس التعليم الثانوي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها : أن التعليم الثانوي في مصر يواجه العديد من المشكلات التي تحول بينه وبين تحقيق

أهدافه التي أنشئ من أجلها ، كما أن عناصر منظومة التعليم الثانوي العام بحاجة إلى تطوير وتحديث يلائم متطلبات اقتصاد المعرفة .

في حين ركزت بعض الدراسات على مدى توافر مهارات الاقتصاد لمعرفي لدى الطلاب كدراسة رمضان (2015) التي هدفت التعرف على درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب أنفسهم ، وتم تحقيق الهدف باستخدام المنهج الوصفي المسحي ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب جاءت بدرجة متوسطة على جميع محاور الاستبانة والدرجة الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، بينما كانت درجة التوافر للمهارات كبيرة من وجهة نظر الطلاب ، وجاء محوري مهارات التعاون والعمل الجماعي ومهارات التعامل بفاعلية في المرتبتين الأولى والثانية على الترتيب من وجهة نظر عينة الدراسة ، في حين هدفت دراسة العبد اللات (2009) التعرف على درجة امتلاك طلبة المرحلة الثانوية في الأردن للمهارات التكنولوجية اللازمة لتعلم مناهج الدراسات الاجتماعية المطورة نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر الطلبة ، وأشارت النتائج إلى أن الطلاب يمتلكون المهارات التكنولوجية اللازمة لتعلم مناهج الدراسات الاجتماعية بدرجة متوسطة .

وعلى مستوى المناهج هدفت دراسة العنزي (2015) معرفة درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب الرياضيات للصف الثالث المتوسط بالمملكة العربية السعودية والمهارات اللازم توافرها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال أداة تحليل المحتوى التي اشتملت على ستة وخمسون مهارة توزعت على سبعة مجالات رئيسة هي : المعرفي ، التكنولوجي ، الاتصال ، النمو العقلي ، الاجتماعي ، الاقتصادي العالمي والمحلي ، التقويم ، واظهرت نتائجها وجود قصور وتدني في أربعة مجالات هي : مجال التكنولوجيا والمجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي العالمي والمحلي ، في حين هدفت دراسة القرارعة (2013) استقصاء مهارات الاقتصاد في كتاب الكيمياء للصف الثانوي العلمي ودرجة امتلاك المعلمين لها ، وأشارت النتائج إلى أن مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتاب الكمياء كانت مرتفعة ، أما فيما يتعلق بمهارات الاقتصاد المعرفي التي يمتلكها المعلمون فكان تقديرها بصورة عامة بدرجة متوسطة ، واستهدفت القيسي (2011) استقصاء ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية والملامح التي ينبغي تضمينها فيه، ولتحقيق الهدف استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى وقد صنف ملامح الاقتصاد المعرفي إلى سبعة مجالات رئيسة هي : التكنولوجيا، الاتصال، والنمو المعرفي، والنمو الاجتماعي، والنمو العقلي، والاقتصادي والوطني ، وقد توصلت الدراسة إلى أن ملامح الاقتصاد المعرفي جاء في المرتبة الأولى بتكرار بلغ قدره (949) ، أما مجال النمو العقلي جاء في المرتبة الرابعة فقد بلغت تكراراته (512) يليه المجال الاقتصادي فالتكنولوجي ، واستهدفت دراسة البنا وجلال(2010) استقصاء مدى توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب الرياضيات من وجهة نظر معلمي الرياضيات في الأردن ؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداتين أحدهما لتحليل المحتوى ، والأخرى لتحديد وجهات نظر المعلمين ، وأظهرت النتائج أن المجالات الواردة في الكتاب هي : التمارين والمسائل ، والأمثلة ، والتدريبات ، والمراجعة ، والاختبار الذاتي وهذه النتائج تطابق وجهة نظر المعلمين .

كما اهتمت بعض الدراسات بمستوى معرفة المعلمين بمهارات الاقتصاد المعرفي ودورهم في تنميتها لدى المتعلمين كدراسة الرشيد (2015) هدفت إلى إعداد قائمة بمعايير تقويم الممارسات التدريسية لدى معلمات العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء التوجهات القائمة على الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية ، وتحديد مستوى الممارسات في ضوء هذه المعايير باستخدام بطاقة الملاحظة التي أشارت نتائجها بعد تحليلها إلى أن مستوى ممارسات معلمات العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء التوجهات القائمة على الاقتصاد المعرفي بشكل عام يعد عاليا ولكنها لم تصل إلى درجة الاتقان ، كما جاءت ممارسات المعلمين لدورهم وفق متطلبات الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة ، وقد هدفت دراسة الخالدي (2013) الكشف عن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن درجة امتلاك أفراد عينة الدراسة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي كانت متدنية في مجال التقويم والوسائل التعليمية ، ومتوسطة في مجال الإدارة الصفية ، ومرتفعة في مجال التخطيط للتدريس ، أما دراسة مصطفى والكيلاني (2011) هدفت التعرف على درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم ، وقد تم تحقيق الهدف باستخدام المنهج الوصفي المسحي ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها : أن

درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم كانت بدرجة متوسطة ، في حين استهدف(Bonal& Rambla,2003) معرفة دور المعلم في تكوين مجتمع تربوي في ضوء الاقتصاد المعرفي على عينة الدراسة التي تكونت من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في أربع مدارس طبقت عليهم مقابلات وبطاقة ملاحظة كأدوات بحث بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة ، وأظهرت النتائج أن المعلمين كانوا يقاومون التغيير والاندماج في الاقتصاد المعرفي نظرا لعدم وضوح فكرة الاقتصاد المعرفي لديهم ، ولعدم قيام المسئولين ببيان طبيعة دور المعلم الجديد في ظل الاقتصاد المعرفي الأمر الذي أدى إلى عدم استخدامهم لأي من الاستراتيجيات الحديثة.

وفي نهاية كل ما تقدم من دراسات وأبحاث وتقارير صادرة عن المنظمات والهيئات والمؤسسات المهتمة بمهارات الاقتصاد المعرفي ؛ إضافة إلى جهود بعض الأنظمة التعليمية في بعض دول العالم في مجال التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في أنظمتها التعليمية وجهود الباحثين التربويين ، تبين أن مهارات الاقتصاد المعرفي التي ينبغي إكسابها للمتعلمين تتضمن المهارات الثلاث الأساسية (3Rs) القراءة Reading والكتابة Writing والرياضيات Arithmetic ؛ إلا أنها لم تعد وحدها تكفي على الرغم من ضرورتها لكل فرد ليكون لديه الفرصة لتطوير القدرة على القراءة والكتابة واستخدام الرياضيات في المستوى المطلوب ومن ثم يستطيع العمل ، والنقص في هذه المهارات يؤثر على مركز الفرد في التوظيف وعلى قدرته على التعلم واستمراريته في اكتساب المهارات الجديدة والمتجددة، ومن ثم يقف حائلا بينه وبين مواكبة العصر ؛ بل يتعدى الأمر إلى عدم قدرته على المساهمة في المشاركة الفاعلة في النمو والإنتاجية الاقتصادية في البلاد (Janssens,Jos,2002,29) ، هذه المهارات الثلاث للتعليم بحاجة الى مهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء تحولات القرن الحادي والعشرين وتسمى 7Cs ؛ حيث تبدأ كلماتها كلها في اللغة الإنجليزية بحرف (C) وهي : التفكير الناقد، الإبداع ، المشاركة ، الوعي بتعدد الثقافات ، الاتصال ، الحوسبة ، المهنة والاعتماد على الذات وبتجميع كل من 3Rs مع 7Cs فإنها تنتج مهارات الاقتصاد المعرفي (Trilling,Bernie,2005 ,1) .

جدول (1) مهارات الاقتصاد المعرفي في ضوء تحولات القرن الحادي والعشرين

المهارة	عناصر المهارة
3Rsالمهارات الثلاث	
Reading	التمكن من مهارة القراءة والفهم والوعي بالكلمات والرموز
Writing	التمكن من مهارة الكتابة بعبارات واضحة
Arithmetic	التمكن من العمليات الحسابية المختلفة
7Csالمهارات السبع	
Critical thinking and doing	التمكن من حل المشكلات ،البحث، التحليل وإدارة المشروعات
Creativity	التمكن من ابتكار معرفة جديدة وتصميم حلول
Collaboration	التمكن من التعاون ، والبناء المجتمعي
Cross-Cultural Understanding	التمكن من التنوع المعرفي والثقافي
Communication	التمكن من صياغة الرسائل واستخدام الوسائل بفاعلية
Computing	التمكن من الاستخدام الفعال لأدوات المعرفة والمعلومات الإلكترونية
Career & Leaning Self reliance	التمكن المهني من إدارة التغيير ، والاعتماد على الذات لتحقيق تعلم مدى الحياة

SOURCE: Trilling, Bernie: Toward Learning Societies and the Global Challenges for Learning – With ICT, California, 2005

http:// www.techleaning .com/telelearning /pdf/events/techforum/ ny05/Toward – Learning – Societies. Pdf1-12-2012.p1-2

يوضح الجدول أعلاه المهارات والكفايات التي يجب أن يكتسبها الأفراد حتى يستطيعوا إحراز التقدم والنجاح في التعليم والعمل وهي مرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والرياضيات وهي ما يطلق علي(STEM) ، بالإضافة الى الكفايات الناعمة اللازمة للنجاح المهني والشخصي وهي : أن يتعلم كيف يتعلم ، مهارات القيادة والعمل الجماعي ،ومهارات الاتصال ، مهارات حل المشكلات ، ومهارات المرونة والقدرة على التكيف ، ومهارات التعامل مع الآخرين

، ومهارات التفكير الناقد ، ومهارة التحفيز والإبداع ، ومتابعة التعلم مدى الحياة ، هذه الكفايات تمكن الأفراد من العمل بفاعلية أكبر في عصر اقتصاد المعرفة (البنك الدولي ، 2008)

هذه المهارات متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض وكل كفاية تدعم الأخرى، فمهارات اللغة والقراءة والحساب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر أساسية وضرورية للتعلم ولدعم مهارات تعلم كيف تتعلم، وتظهر هذه المهارات في إطار عام من المعارف والمهارات والاتجاهات التي ينبغي أن يتميز بها الفرد مثل: التفكير الناقد وحل المشكلات والإبداع والمبادرة والقدرة على لعب الأدوار المختلفة والعمل في فريق (جمال الدين ،2013).

وقد لخصت بعض الدراسات والأبحاث صفات المتعلم في ضوء عصر الاقتصاد المعرفي في الآتي (محمد، 2007؛ اندراوس، 2009؛ عبد الشافي، 2013؛ زايد، 2013):

لديه وعي بقيمة المعرفة وتداولها ، يستطيع تطبيق ما تعلمه وقادر على التعامل مع تحديات الواقع والتكيف مع المتغيرات ، قادر على إعادة إنتاج المعرفة ونشرها والدعوة إلى الاستفادة منها وحسن توظيفها في المواقف التعليمية ، يمتلك مهارات التفكير الناقد حول المعلومات وحل المشكلات والتواصل والتعاون ، لديه القدرة على التعبير عن رأيه شفاهه وكتابة في إيجاز دقيق غير مخل بالمعنى ، قادر على العمل في فريق متنوع المعارف والمهارات من أجل التحديث والتطوير والإبداع ، يمتلك مهارات التفكير والتخطيط ولديه القدرة على المبادرة في صنع القرارات ، يمتلك مهارات استخدام الحاسوب والانترنت في العملية التعليمية ومهارات القراءة والبحث العلمي ، لديه رؤية علمية واعية للواقع ومتطلعة للمستقبل والعمل من أجلها بتوظيف المعرفة توظيفا إيجابيا وتفعيل الإمكانات الراهنة ، متسلح بالوعي والمعرفة ، لديه قدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحسن استخدامها وتوظيفها من خلال رصيده القيمي الذي تأسس عليه في ظل وعيه بأبعاد هويته الإسلامية ، يقدر قيمة الوقت ويسعى لاستثماره في البحث والتعلم وتوليد المعرفة ، لديه وعي بقيمة التفاعل العلمي والفكري الإنساني وأهميته في انتاج المعرفة والأفكار تجاه قضية ما ، لديه الرغبة في امتلاك أسس العلم والتكنولوجيا ومواصلة رحلته العلمية بنجاح باستخدامه للتطورات العلمية والتكنولوجية بما يحقق المزيد من التقدم له ولأمته ، يمتلك خيالا علميا لارتياد عالم أكثر حرية وثراء في الممكنات حيث تدفق الأفكار ونماء العلم بطرق غير مسبوقة ، لديه القدرة على المشاركة الفاعلة والحوار الهادف البناء ، لديه القدرة على تحديد المعلومات ، وجمعها ، وتحليلها ، وتنظيمها ، وعرضها.

ولتحقيق هذه السمات لدى المتعلم يجب أن تبنى أهداف المناهج الدراسية ومحتواها في ضوء مهارات التفكير العلمي، وحل المشكلات، والاستقصاء، كما أن تحقيق اكتساب الطلاب للمهارات اللازمة لمواكبة التحولات المعاصرة يعد أمرا حاسما في تشكيل قدراتهم وإمكاناتهم المستقبلية. كذلك فإن اكتسابهم لمفاهيم الثقافة العلمية يزيد من قدراتهم على الحفاظ على صحتهم والتعامل بإيجابية مع البيئة التي يعيشون بها ويدعم من إمكانية استغلال قدراتهم في تنمية المجتمع (غانم، 2007).

إن تمكين المتعلم من اتقان وممارسة مهارات الاقتصاد المعرفي يتطلب إعادة النظر في عناصر العملية التعليمية ، إلا أن المعلم والمنهاج هما الأكثر تأثيرا ، فمن جهة المعلم ، يشكل المعلم أحد الركائز الأساسية في المنظومة التعليمية وفي تنمية جميع جوانب شخصية المتعلم، وهو المفتاح الرئيس الذي يسمح لمؤسسات التعليم العام أن تصل لأهدافها؛ كونه قائد العملية التعليمية ، فالمعلم وفق نظرة علماء التنمية البشرية يشكل المصدر الأول للبناء الحضاري والاقتصادي والاجتماعي للأمم من خلال دوره في بناء رأس المال الفكري والمعرفي ، فكلما نجح المعلم في زيادة المستويات التعليمية للطلاب ، كلما ارتفعت معها مستويات المعرفة ، ومن ثم ارتفع مستوى الانتاج العام في المجتمع ، والذي بدوره ينعكس على زيادة دخل أفراد المجتمع وتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم (القرني ، 2009) .

وتأسيسا على ما سبق يمكن تلخيص بعض أداور المعلم في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المتعلمين في الآتي (الأحمدي، 2014؛ قناديلي ،2012؛ الحر، 2001؛ محمود، 2016):

مساعدة الطلاب على تنظيم معارفهم والربط بين الخبرات التي تبدو غير مترابطة ، مساعدة المتعلمين على الوصول إلى المعرفة واكتشاف المبادئ وكأنهم يكتشفونها للمرة الأولى ، تهيئة المواقف التعليمية المناسبة لإكساب المتعلمين مهارات التواصل والتعلم التعاوني والتعامل معهم كشركاء فعليين في عملية التعلم والتعليم ، أن يتحول دوره من مصدر المعرفة إلى دور منشط عملية التعلم ، حيث يقوم بتشجيع المتعلمين على التعلم وتوجيه عملية التعلم وإيجاد بيئة تساعد على التعلم ، تنمية المهارات العقلية العليا للمتعلمين كالفهم، والتطبيق ، والاستنتاج ، والتحليل ، والتركيب ، والتقويم ،

والتصنيف ، والتنبؤ والاستنتاج ؛ وذلك لأنها ضرورية في اكسابهم قدرات التعامل مع ثورة المعرفة في ظل تطور المعلوماتية ، وتزويدهم بطرق التعلم الحديثة ، ومساعدتهم على توظيف ثورة المعلومات في توليد وانتاج المعرفة ، وتنمية قدراتهم على التفكير بأشكاله المختلفة كالتفكير الناقد ، والتفكير الابتكاري ، والتفكير الإبداعي ، وتنمية مهارات الاتصال والتواصل العلمي والعمل مع الآخرين ، الابتعاد عن المنحنى التلقيني ، والانتقال الى المنحنى الاستقصائي أو البنائي الذي ينصب على تعليم المتعلمين كيفية الاتصال بالمصادر المعرفية الالكترونية وتحويل المفاهيم النظرية إلى مجال للتطبيق في استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي والتعليم عن بعد، وبذلك يصبح المتعلم لديه القدرة على جمع المعلومات وتبويبها ومقارنتها وتحليلها وتطبيقها في الميدان العلمي ويكون بذلك دور المعلم هو : موجه ومرشد ومنظم ومخطط للعملية التعليمية ، تربية المتعلمين تربية ناقدة ومبدعة في الوقت ذاته ،تنمية قدراتهم على ابتكار الحلول والأساليب الجديدة والقدرة على حل المشكلات ، وإكسابهم المهارات التي تمكنهم من التعلم الذاتي والتعليم المستمر، تعليم الطلاب كيفية الاستجابة للتغيير ومبادئ الحوار والاتصال ، إعدادهم للدخول في مضمار التكنولوجيا المتقدمة ، ومساعدتهم على اختيار المراجع والمصادر وتصميم الجداول الإحصائية والرسومات البيانية ، دوره كوسيط بين الطلاب ومصادر المعرفة ، ومساعدتهم على إتقان استخدام التقنية الحديثة كالحاسب وتطبيقاته ، إدارة مصادر المعرفة بتعليم طرق واستراتيجيات البحث في قواعد المعلومات والبيانات المفتوحة وغيرها ، وتدريب الطلاب على كيفية توظيف المعارف في المواقف المختلفة التي يوجهها في حياته اليومية، وتهيئتهم لعالم الغد وترغيبهم في العلم والتعلم.

مشكلة واسئلة الدراسة:

وتأسيسا على ما تقدم فمن الملاحظ أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في تطوير أنظمتها التربوية لمواكبة اقتصاد المعرفة ، إلا أن تقرير اليونسكو عام (2004) وضح عمق الفجوة بين ما حققته الدول العربية على مستوى إعداد وتأهيل مخرجات التعليم ومثيلاتها من دول شرق أسيا :ككوريا الجنوبية ، وماليزيا مما يشير لضعف مخرجات التعليم العام في الدول العربية، وضعف قدرتها على المنافسة على مستوى الناتج الاقتصادي المحلي ، أما تقرير البنك الدولي عام (2008) أشار إلى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية في الوطن العربي ، وبين ما تحتاجه المنطقة ؛ لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية ، وإلى وجود الكثير من المشكلات وجوانب القصور في التعليم :كعدم المؤامة بين مخرجات التعليم الثانوي واحتياجات سوق العمل ، وتدني الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الثانوي ، وضعف إعداد الطلبة لمواصلة التعليم الجامعي على الوجه الأمثل (القرارعة ، 2013، 8). كما أشار التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية عام (2003) إلى أن الأمل في منهجيات الإصلاح التقليدية في الدول العربية ضئيل لن تثمر ما لم يتم الاعتماد على منهجيات إصلاح حقيقية وواقعية تلبي حاجاتها الحالية والمستقبلية وتعزز العلاقة بين المؤسسات التربوية والمجتمع المحلي (العبيدي، 2004)، وتؤكد نتائج بعض الدراسات أن النظام التربوي التقليدي عجز عن الاستجابة لتحديات المرحلة فهو نظام خطي يلائم العصر الصناعي ؛ فالطلاب يدرسون الشيء نفسه في الوقت نفسه بما يشبه خط التجميع في المصنع ، والمعرفة في هذا النظام ضعيفة هشة مجزأة لا ترتبط بالواقع ، ونتاجها حافزا ضعيفا للتعلم ، ومن الصعب نقله للمواقف الحياتية (محمود، 2016).

كما ظهرت دعوات عامة للإجابة عن مدى جاهزية الدول العربية لمحاكاة متطلبات اقتصاد المعرفة Knowledge ، فقد أشار تقرير البنك الدولي بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة عام (2013) إلى أن الانخراط في نموذج اقتصاد المعرفة يتطلب من الدول العربية تنفيذ عدد من الإصلاحات الرئيسة في مختلف القطاعات من أهمها أيد عاملة أكثر مهارة ، وتحسين القدرة على الابتكار والبحث ، وتوسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها (رمضان، 2015)، وفي هذا السياق يشير Gee (2004) أن عصر اقتصاد المعرفة جعلت الفرد يتعلم بطرق جديدة ومبتكرة لأهداف مستقبلية مما يدعو المدرسة والمعلمين أن يتفاعلوا بإيجابية مع هذه الحقيقة ؛ بمعنى أن يسعى الفرد لتطوير قدراته وتنمية مهاراته وخبراته لتهيئة نفسه لفرص جديدة ، ويضيف كلا من (Edward & Usher, 2008) أن التحولات العالمية التي يشهدها العالم حاليا تتطلب تطوير مهارات وتجارب ومعارف جديدة للفرد ، مما يقتضي معه أن يقوم المعلم بدورا مهما في هذا الصدد.

كما أكدت بعض الدراسات (محمد، 2007)، على ضرورة تسلح الفرد المتخرج من أي نظام تعليمي بعدد من المقومات منها: الاهتمام بالحصول على المعرفة من مصادرها الأولية، وإنتاجها من خلال مصادر بشرية أو إلكترونية، ونشرها

والدعوة إلى الانتفاع بها، والقدرة على التواصل مع الآخرين والعمل في فريق إضافة إلى عدد من الكفايات التعليمية؛ التي لابد أن يكتسبها الطالب منها: القدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات ليتمكن من مواكبة عصر اقتصاد المعرفة

وعلى الرغم من أهمية التعليم في تدعيم متطلبات الاقتصاد المعرفي إلا أن نتائج بعض الدراسات بينت أنه دوره دون المستوى المطلوب لهذه المرحلة؛ فقد أشارت نتائج الغامدي (1420) أن تخصصات التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية لا تتوافق ومتطلبات سوق العمل، ولا تعمل لإعداد الطالب للعمل بميادين الحياة المختلفة. كما أكدت دراسة الزميتي (2011) أن عناصر منظومة التعليم الثانوي العام في مصر يواجه العديد من المشكلات في تحقيق أهدافه، وهو بحاجة إلى تحديث وتطوير بما يلائم متطلبات عصر اقتصاد المعرفة. كما توصلت دراسة رمضان (2014) إلى أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب جاءت بدرجة متوسطة على جميع محاور الاستبانة والدرجة الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. في حين أكدت دراسة المركز الوطني لتنمية القوى البشرية (2010) إلى أن الطلبة لا يملكون المهارات العلمية والرياضية بدرجة كافية، كما يعانون من ضعف في مهارات التفكير العلمي المطلوبة لهذه المرحلة

وبالنظر إلى سعي مؤسسات التعليم العام لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام ؛ فعلى المعلم تبني أدوارا تسهم في تنمية الثروة البشرية بما يتوافق مع عالم المعلوماتية ، وتنمية عقولها وقدراتها على التفكير العلمي والتفكير النقدي والابتكاري والإبداعي ومن خلال الاطلاع على الأدب التربوي لم تجد الباحثة على _ حد علمها _ دراسة هدفت إلى بناء تصور مقترح لتطوير دور المعلم في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المتعلمين في ضوء التحولات العالمية ، على الرغم من أهمية ذلك ؛ إذ أنها تمثل أحد معايير مدرسة المستقبل.

وإدراكا للدور التنموي الذي ينبغي أن يقوم به المعلم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتطوير التعليم العام في كافة الأنظمة التعليمي بالعالم ، وتأكيدا على أهمية وظيفة المعلم التعليمية في إعداد رأس المال البشري وفق متطلبات عصر اقتصاد المعرفة جاءت الدراسة الحالية ؛ استجابة لتوصية بعض الدراسات ؛ حيث أوصت دراسة رمضان (2014) بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الميدانية في مجال إكساب مهارات الاقتصاد المعرفي للطلاب ، كما أنها استجابة لتوصيات أبحاث مؤتمر دور المعلم العربي في عصر التدفق المعرفي الذي عقد في جامعة جرش عام (2009) ، ومؤتمر مجتمع المعرفة : "التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربية حاضرا " والذي عقد بجامعة السلطان قابوس (2007) وغيرها من المؤتمرات . وبناء على ما سبق، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما مهارات الاقتصاد المعرفي المطلوب إكسابها للمتعلمين في ضوء التحولات العالمية المعاصرة؟

2- ما دور المعلم في إكساب المتعلمين لمهارات الاقتصاد المعرفي؟

3- ما التصور المقترح لتطوير دور المعلم في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى لمتعلمين في ضوء التحولات العالمية المعاصرة؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على مهارات الاقتصاد المعرفي المطلوب إكسابها للمتعلمين في ضوء التحولات العالمية المعاصرة، وبيان توضيح دور المعلم في إكساب المتعلمين لمهارات الاقتصاد المعرفي، وبناء تصور مقترح لتطوير دوره في تنمية المهارات لدى المتعلمين.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة تصورا مستقبليا لما ينبغي أن يكون عليه دور المعلم في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المتعلمين في ضوء التحولات العالمية المعاصرة، وبالتالي يمكن أن تساعد الجهات المسؤولة عن التخطيط وتطوير التعليم العام في الأنظمة التعليمية، وذلك من خلال ومن ثم وضع الخطط اللازمة بتعريف المعلم بدوره اللازم لتنمية المهارات لدى المتعلمين، وتدريبهم للقيام والتمكن من تلك المهارات.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على معرفة مهارات الاقتصاد المعرفي الواجب إكسابها للمتعلمين من خلال الأدب النظري والدراسات والأبحاث الصادرة من المنظمات والمؤسسات الدولية المهتمة بالتعليم ودراسة المهارات ومن خلال أدبيات الدراسة ومعرفة دور المعلم في إكسابها للمتعلمين، ومن ثم وضع تصور مقترح لتطوير دور المعلم في تنمية تلك المهارات لدى المتعلمين في ضوء التحولات العالمية المعاصرة.

مصطلحات الدراسة:

مهارات الاقتصاد المعرفي: تتبنى الدراسة الحالية تعريف العنزي (2015) لمهارات الاقتصاد المعرفي بأنها" مجموعة من المعارف والسلوكيات والاتجاهات اللازمة للطلبة التي تمكنهم من تطبيق وتوظيف المعرفة وإنتاجها ونشرها بما يساعدهم على التكيف في مواكبة مجتمع الاقتصاد المعرفي ومواكبة مستجداته وتحدياته.

منهج الدراسة: طبيعة الدراسة تفرض استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ما هو كائن وتحليله وتفسيره، إضافة إلى محاولة استشراف المستقبل.

وفقا لما سبق أن انتهت إليه هذه الدراسة، يمكن القول إنه في ضوء التحولات العالمية المعاصرة والتقدم العلمي والانفجار المعرفي، والتقدم التكنولوجي وسرعة وسائل الاتصالات، وفي ضوء ملامح النظام التعليمي الجديد وأهداف التعليم في ضوء عصر اقتصاد المعرفة، أنه لابد من إعادة التشكيل المهني لمعلم القرن الحادي والعشرين؛ وذلك لضمان امتلاكه لمهارات الاقتصاد المعرفي؛ ليتسنى له من إكسابها للمتعلمين.

منطلقات التصور المقترح

أ ـ ضرورة امتلاك المعلم لمتطلبات المهنة التي تتماشى مع سمات هذا العصر، عصر التغيير والتطوير.

ب - وجود حاجة ملحة للارتقاء بدور المعلم بما يتوافق مع متطلبات المرحلة يعيشها العالم من تحولات وتطورات معلوماتية، تكنولوجية، رقمية.

التراكم المعرفي الهائل وظهور اقتصاديات السوق.

ج - الحاجة إلى تكامل الأدوار بين وزارت التعليم وإدارات التعليم والجامعات ومراكز التدريب فيها وخارجها من أجل تأهيل وتدريب المعلمين وفق أدوارهم المأمولة لمواكبة عصر اقتصاد المعرفة.

د - نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها، والتي أكدت أن هناك قصور في امتلاك بعض المعلمين والمتعلمين لمهارات اقتصاد المعرفة.

2- أهداف التصور المقترح

هدف التصور المقترح إلى:

أ- إكساب المعلمين مهارات اقتصاد المعرفة من خلال إعدادهم وفق متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

ب -تطوير النظم التعليمية والتدريبية بكليات التربية بالجامعات؛ لضمان تخريج معلمين قادرين على مواكبة عصر اقتصاد المعرفة في عملية التعليم والتعلم.

ج -التأكيد على الاحتياجات التدريبية للمعلمين في ضوء متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

3- أسس التصور المقترح

يقوم التصور على أساس أن تحقيق أهداف التعليم في ضوء اقتصاد المعرفة لن تتأتى إلا من خلال إعادة النظر في عناصر العملية التعليمية وعلى رأسها المعلم ؛ لذا على منظمات إعادة التشكيل المهني لمعلم عصر اقتصاد المعرفة بالشراكة مع كليات التربية في الجامعات ومراكز التدريب داخل الجامعات وخارجها أن تتيح فرص إعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ؛ حتى يتمكنوا من تحقيق أهداف التربية التي أفرزتها التحولات العلمية والتكنولوجية والمساهمة الفعالة في تحقيق رؤية المجتمعات المستقبلية بتزويد المجتمع بقدرات علمية مؤهلة للقيام بدورها في التنمية المستدامة في المجتمع .

4- مكونات التصور المقترح وآليات تحقيقه

يتكون التصور المقترح من المحور التالي:

1- إعداد وتكوين المعلمين بما يتواكب مع عصر اقتصاد المعرفة.

2- إعداد كوادر من المعلمين المدربين تدريبا عاليا في مجال متطلبات اقتصاد المعرفة.

3ـ إكساب المعلمين ثقافة اقتصاد المعرفة، ومهاراته، ومتطلباته حتى يتمكن من القيام بأدواره بفاعلية في تنمية الطالب عقليا وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.

وتحقيق ذلك يتم عن طريق الآليات التالية:

أ. أن تتخلص كليات التربية بالجامعات من دورها التقليدي في إعداد المعلمين، والعمل على مراعاة التحولات والتطورات المعاصرة كثورة المعلومات والرقمية والتكنولوجية، والعمل على سد الفجوة بين ما تقدمه من برامج وبين الواقع التعليمي

ب - أن تتنوع جوانب إعداد المعلم فلا تقتصر على النظريات والمعارف، وإنما لابد أن تشمل المهارات والاتجاهات والجمع بين الجوانب النظرية المعرفية والجوانب التطبيقية التي يحتاجها عصر اقتصاد المعرفة، على أن تكون فترة التطبيق كافية أثناء سنوات الإعداد

ج - أن تتضمن برامج إعداد المعلم في كليات التربية بالجامعات برامج تعليمية وتدريبية مهنية تهدف إلى إكساب المعلم ثقافة اقتصاد المعرفة، ومتطلباته ومهاراته، وتعزيز مفهوم دوره المستقبلي في ضوء اقتصاد المعرفة

د - أن تتضمن جميع البرامج التعليمية التي تقدمها كليات التربية بالجامعات السعودية مهارات القرن الحادي والعشرين والتي حددتها منظمة التعلم والقياس (ATC 21s) وتتلخص في الفئات التالية (عبد الشافي، 2013):

1- طرق التفكير (الإبداع والتجديد، التفكير الناقد، حل المشكلات، صنع القرار)

2- طرق العمل (الاتصال، المشاركة).

3- وسائل العمل (محو الأمية المعلوماتية، محو أمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات).

4- العيش في العالم (المواطنة المحلية والعالمية، الحياة والمهنة، المسئولية الفردية والاجتماعية وتشمل: الوعي الثقافي والكفايات).

هـ - أن تسعى وزارات التعليم بالتعاون مع كليات التربية ومراكز التدريب بالجامعات وفي المجتمع لإجراء شراكات من خلال الوقوف على احتياجاته المعلمين التدريبية، والعمل على رفع كفاءتهم وقدراتهم الأكاديمية المهنية والعلمية والثقافية؛ لمواكبة المستجدات في استراتيجيات التدريس، وتقنيات التعليم وحسن توظيفها في الموقف التعليمي، ومهارات اقتصاد المعرفة، مع التأكيد على ضرورة رفع مستوى البرامج التدريبية لجذب المعلمين لحضورها والتفاعل معها والاستفادة من مضامينها.

و - تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم مع عصر اقتصاد المعرفة بحيث يعتمد المنهج المحوري وأن يبنى بطريقة وظيفية يراعى عند بنائها طبيعة المادة وخصائص المتعلم، والجمع بين الجوانب النظرية المعرفية والجوانب التطبيقية، وأن يضم مهارات اقتصاد العصر ومتطلباته لضمان تهيئة الطلاب للتحولات والتغيرات الحالية والمستقبلية والتكيف معها (الهاشمي، والعزاوي، 2007).

ز - أن يتفهم المعلم لأدواره في اقتصاد المعرفة منها (محمود، 2016):

1- دوره كوسيط بين التلاميذ ومصادر المعرفة.

2- دوره في تجسيد مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

3- دوره كمقوم لأداء الطلاب، ولخدمة البيئة والمجتمع المحلي والمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع

4- دوره كمستخدم جيد للتكنولوجيا في تيسير عملية التعلم، وكموجه في التعلم التعاوني، وكمرشد في التفكير النقدي والتفكير الإبداعي الابتكاري.

5- دوره كمرشد تربوي للطلاب

كما ينبغي عليه أن يعمل جاهدا لتطوير قدراته ومهاراته ليصل إلى مرتبة معلم متميز ملهم.

ز - أن تعمل وزارات التعليم على توفير الميزانيات اللازمة لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مدارس التعليم العام، وتوفير نقطة الاتصال بالأنترنت داخل الفصول الدراسية، وتدريب المعلمين على استخدامها وتوظيفها توظيفا فاعلا في العملية التعليمية.

ح - تمكين المعلمين من حضور المؤتمرات الدولية والمحلية ذات الصلة بمجال مهارات اقتصاد المعرفة والمشاركة فيها.

ط - إنشاء مكتبة إلكترونية تحتوي على كافة الأبحاث والمراجع في مجال مهارات اقتصاد المعرفة ومتطلباتها، وأدوار المعلم المستقبلية في ضوء اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال عقد اتفاقيات مع بعض المكتبات الرقمية الدولية، مع إتاحة الفرصة للمعلمين الدخول إليها من المنزل؛ ليتسنى له تطوير ذاته بذاته في هذا المجال.

ي - على لجنة التطوير التربوي بوزارات التعليم تحديد خصائص المعلم في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي وتزويد كليات التربية بالجامعات بتلك الخصائص لتأهيل المعلمين وفقها، وتزويد مراكز التدريب في كليات التربية بالجامعات

والقطاع الخاص بتلك الخصائص من أجل إعداد برامج تدريبية لتجديد تدريب المعلمين وإعادة تأهيلهم بما يتوافق مع متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

ك - أن تبنى أهداف المقررات الدراسية لكافة التخصصات العلمية والنظرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، لضمان اكتساب الطلاب لتلك المهارات اللازمة التي تعد أمرا حاسما في تشكيل قدراتهم وإمكاناتهم المستقبلية، كما أن اكتسابهم لمفاهيم الثقافة العلمية والمعرفية يزيد من قدراتهم على الحفاظ على صحتهم والتعامل بإيجابية مع البيئة التي يعيشون فيها، ويدعم من إمكانية استغلال قدراتهم في تنمية المجتمع (غانم ،2007).

5- معوقات تنفيذ التصور

أ - غياب الرؤية الحقيقية لمتطلبات اقتصاد المعرفة ومهاراته لدى الكثير من المعلمين.

ب - مقاومة بعض المعلمين للتغيير والتطوير؛ لأن ذلك يتطلب منه تطوير ذاته وقدراته ومهاراته وطرق تدريسه التقليدية النمطية التي اعتاد عليها سنوات عدة.

ج - المباني المدرسية المستأجرة.

د - ضعف الموارد والمخصصات المالية المخصصة لتجهيز المدارس بوسائل تكنولوجيا المعلومات.

6_ مقترحات للتغلب على تلك المعوقات.

أ_ تبني بعض المعلمين المتميزين في مجال مهارات اقتصاد المعرفة لمجموعة من المعلمين في كل مدرسة من أجل تثقيفهم بموضوع اقتصاد المعرفة ومتطلباته ومهاراته.

ب - ولحل مشكلة ضعف الموارد المخصصة لتجهيز المدارس في الوقت الحالي يمكن للوزارات توطين تكنولوجيا التعليم داخل كافة الفصول الدراسية بتجهيز فصل في كل مدرسة يكون بمثابة مركز للمعرفة مجهزة بوسائل التقنية الحديثة (أجهزة الحاسوب، الداتا شو، نقطة اتصال بالأنترنت ... الخ).

ج - تعزيز مبدأ التشجيع للمعلم المتميز والمبدع والمبتكر، ومبدأ المحاسبية للمعلم المقصر الذي نصت عليه الاستراتيجية، وتنفيذ خطة ربط العلاوة السنوية بمستوى كفاءة المعلم وتميزه وحضوره للدورات التدريبية.

أن تفعيل التصور المقترح قد يساعد المعلمين على القيام بأدوارهم المطلوبة في ظل التحولات العالمية المعاصرة، مما ينعكس إيجابا على المتعلمين وإعدادهم إعدادا جيدا لمواكبة عصر اقتصاد المعرفة وإعدادهم للدراسة الجامعية، والحياة العملية، والقيام بدورهم الإيجابي في تنمية المجتمع ومواجهة تحدياته التنموية.

توصيات الدراسة:

في ضوء أهداف ونتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1- استفادة وزارة التعليم من التصور المقترح في العمل على تطوير أداء المعلم بما يتواكب مع عصر اقتصاد المعرفة.

2- على المعلمين استيعاب الأدوار التي ينبغي أن يقوموا بها في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المتعلمين التي تضمنها التصور المقترح.

3- ضرورة وضع معايير لوصف مهارات الاقتصاد المعرفي، فقد يكون لدى المعلم علم بتلك المهارات، ولكن لا يمتلك معايير تطبيقها وبالتالي لا يتمكن من تطوير الطرق والأساليب المناسبة لتحقيقها.

4- على المعلمين الاشتراك في الشبكات العالمية للتدريب المهني في مجال الكفايات والمهارات والاستفادة من خبراتهم في طرق وأساليب تحقيق المهارات لدى المتعلمين.

5- على مراكز البحوث العلمية في وزارة التعليم والجامعات السعودية تشجيع البحوث العلمية في مجال الدراسة الحالية.

المقترحات:

1- إجراء دراسة ميدانية لمعرفة درجة امتلاك طلاب المرحلة الثانوية لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم ومن وجهة نظر معلميهم.

المراجع:

المراجع العربية:

- الأحمدي، آلاء منصور (2014). الأدوار المهنية لأعضاء هيئة التدريس وسبل الارتقاء بها لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة (رسالة ماجستير غير منشورة). مكة المكرمة جامعة أم القرى.
- الأغا، صهيب (2013). متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 5، 37-62
- أندروس، تيسير (2009). نحو تعليم جامعي مدرسي مبني على الاقتصاد المعرفي دراسة نظرية. المؤتمر العلمي الثاني "دور المعلم العربي في عصر التدفق المعرفي ". الأردن: جامعة جرش الأهلية.
- البنا، محمد وجلال، خالد. (2010). مدى تضمين كتب الرياضيات في المرحلة الثانوية في الأردن لمهارات الاقتصاد المعرفي، ورقة عمل قدمت في مؤتمر المناهج الأول المنعقد في الأردن، أبريل 2010.
- البلوشي، جليلة والمعمري، سيف (2020) مهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها في التعليم المدرسي بسلطنة عمان: دراسة علمية بأسلوب دلقاي، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، م 14، ع2، 229-249
- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2003). "نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمّان: الأردن، تاريخ الاطلاع: 28 اغسطس 2018، الموقع: http:// www.un.org/Arabic/esa
- تيم، أميرة (2008). الممارسات الإشراقية الواجب توافرها في ظل الاقتصاد المعرفي في الأردن من وجهة نظر مشرفي ومعلمي الرياضيات (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية. الأردن.
- الحمود، عمر حمدو. (2011). اقتصاد المعرفة وتحديات التعليم العربي، الرياض: - دار عالم الكتب.
- جمال الدين، نادية. (2013). الإنسان والتعليم والبحث التربوي في الزمان الرقمي، القاهرة، الزعيم للخدمات المكتبية. (من أجلك نكتب رسائل تربوية، رقم 1)
- الخالدي، جمال (2013). درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 21 (1)، 187-159.
- الرشيد، منيرة (2015). تقويم الممارسات التدريسية لدى معلمات العلوم بالمرحلة الابتدائية في ضوء التوجهات القائمة على اقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية، 27 (2)، 203-228
- رمضان، عصام جابر. (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، م11 (2)، 219- 237
- الزميتي، أحمد فاروق. (2012). تحديث التعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة ـ دراسة مستقبلية _ رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التربية بالعريش.
- زايد، أميرة عبد السلام. (2013). قيم الانتماء الثقافي والعلمي لدى طلبة الجامعات في ضوء متغيرات العصر " دراسة ميدانية "، *مجلة العلوم التربوية*، (ع3)، كلية التربية، جامعة القاهرة: القاهرة.
- الزيودي، ماجد. (2012). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية، المجلة العربية لتطوير التفوق، ع5 ، 83-107 .
- الشناوي، نواف وعليمات، صالح. (2008). مدى تحقيق برامج دبلوم للكفايات التربوية في ظل اقتصاد المعرفة من وجهة نظر طلبة دبلوم التربية في الجامعات الأردنية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(3). 35-61.
- الشمري، هاشم والليثي، ناديا. (2008). الاقتصاد المعرفي. ط1. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الصائغ، نجاة محمد (2013). دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، *المجلة الدولية التربوية المتخصصة ،2* (9)، 841- 860.
- العبد اللات، منتهى (2009). درجة امتلاك طلبة المرحلة الثانوية في الأردن للمهارات التكنولوجية اللازمة لتعلم مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.

- العنزي، نوال (2015). درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي في كتب رياضيات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية. المملكة العربية السعودية.
- عليان، ربحي مصطفى. (2008). إدارة المعرفة. ط1. الأردن: دار الصفاء.
- عبد الشافي، دينا حسن. (2013) المهارات الأساسية للتعليم والتعلم مدى الحياة (تصور مقترح في إطار تحولات القرن الحادي والعشرين). *مجلة العلوم التربوية*، ع 2، جامعة القاهرة، القاهرة.
- عليان، ربحي مصطفى. (2008). إدارة المعرفة. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الغامدي، عبد العزيز. (1420). التخطيط لزيادة إسهام التعليم الثانوي في إعداد وتهيئة العمالة الوطنية للقطاع الأهلي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- قاسم، أمجد. (2011). اقتصاد المعرفة ومتطلباته ومميزاته وركائزه
http://najiabm.blogspot.com/2016/01/blog-post.html
- القرني، علي بن حسن، (2009). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة ـ تصور مقترح ـ (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- القرالة، باسل زعل. (2009). مكونات الاقتصاد المعرفي المتضمنة في كتب التربية الإسلامية للمرحلتين الأساسية والثانوية في الأردن. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمَّان، الاردن.
- قناديلي، جواهر أحمد. (2012). دور عضو هيئة التدريس الجامعي في تحقيق كفاءة خارجية تتلاءم وسوق العمل السعودي، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، 4 (36)، 438- 502.
- القرارعة، أحمد عودة. (2013). مهارات الاقتصاد المعرفي الواردة في كتاب الكيمياء للصف الثاني الثانوي ودرجة امتلاك المعلمين لها. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. (ع13)، 1-22.
- القيسي، محمد. (2011). ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، الاردن.
- محمد، مصطفى عبد السميع. (2007). التعليم العالي في الوطن العربي: تطوير الأداء وتميز المخرجات، التميز والإبداع في التعليم العالي: وقائع المؤتمر العاشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، تعزّ: الجمهورية اليمنية.
- مصطفى، مهند والكيلاني، أحمد (2011). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، م27، ع3+4، 681- 718.
- المركز الوطني لتنمية القوى البشرية. (2010). تقرير أداء طلبة الأردن في الدراسة الدولية في العلوم والرياضيات، عمان: الأردن: سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية القوى البشرية.
- المحروق، ماهر. (2009). دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية: دمشق.
- محمود، خالد صلاح حنفي. (2016). أدوار المعلم المستقبلية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية. مجلة نقد وتنوير، ع5، السنة الثانية، 106 -138.
- مراد، عودة سليمان. (2008). تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي. ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر، بعنوان " نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي "، مصر: مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، جامعة جرش الأهلية. 528-559
- نصار، سامي محمد، (2008). المعرفة والقوة دراسة في نظرية تعليم الكبار في عصر ما بعد الحداثة، المؤتمر السنوي السادس: تطوير برامج ومناهج تعليم الكبار في ضوء الجودة، مصر: مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الروتاري الدولي، ج1، 102-60.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2010). خطة التنمية التاسعة (2010-2014). منشورات وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (1434). الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة. المملكة العربية السعودية: الرياض.
- وزارة التعليم. (1432). الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام. المملكة العربية السعودية. الرياض
- الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة. (2007). المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المراجع الأجنبية:

-Bates, T. (2014). Are universities teaching the skills needed in a knowledge-based economy. Retrieved from http:// www.tonybates.ca/2014/05/2/9are-in-knowledge-based economy/.

-Bonal, X.& rambal, X. (2003). Captured by the totally Pedagogies Society: Teacher and Teaching in the Knowledge Economy. Globalization, Societies and Education,2(11),169-184

- Cairney. (2000). The knowledge based economy: Implications for vocational education and training: Are view of literature Centre for Research & Learning in Regional Australia (CRLRA) University of Tasmania.

- Dinmmock, C., 7 Goh, J. (2011). Transformative pedagogy, leadership and school organization for the twenty-first-century knowledge-based economy: The case of Singapore School Leadership Management,3(31).215-234.

and Education, 11,2:169-184 -Edwards, R. and Usher. (2008) Globalization and pedagogy: Space, Place and identity (1 ed). London: Routledge

-Grass, R. (2003). Stepping up -skills and opportunities in the knowledge economy. Retrieved from: www.stement.nf.ca/grassroots?knowledge.html.On20-12-2003

-Gee, J. (2004) Shape-shifting portfolio people in Situated Language and Learning.

Ivan, M.and Petar, B.& John, J. (2012). Knowledge and skills needed in Knowledge economy, Central European Conference on Information and Intelligent Systems, Faculty of Organization and Informatics September 19-21, Croatia, 181-493

-Klingle, J. (2004). A Report on the knowledge- based economy. Northern Labour Market Information Clearinghouse. Retrieved from : www.nadc.gov.ab.ca/Doce/clearing /CH110.pdf.

-Mole bash, p. (1991). Technology and Educational: Current and future Trends, IT. journal(on-line) Available: http//etxt., Virginia.eduljournal.

- OECD. (1996). OECD Science Technology and Industry Scoreboard: Benchmarking Knowledge-based Economies, Paris.

-OECD. (2001). Competencies For The Knowledge Economy. OECD Publishing. Retrieved from: http:// www.oecd org/innovation/research/1842070.pdf.

-World Bank (2008). World Development Indicators: year in Review, Geneva, World Bank

- World Bank, Presentation at Upgrading Korean Education in the Age of the Knowledge Economy: Context and Issues October 14-15-2002, Seoul, Korea.

-World Bank Report. (2003). Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy: Challenges for Developing Countries' Development Studies. Washington, D.C: World Bank.

- SOURCE: Trilling , Bernie : Toward Learning Societies and the Global Challenges for Learning – With ICT, California, 200 http:// www.techleaning .com/telelearning /pdf/events/techforum/ ny05/Toward – Learning – Societies. Pdf1-12-2012.p1-